مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :4124

الرباط في : 17/1/2018

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات حول طريقة احتساب عجز الميزانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ ميزانية 2016، فإن مبلغ العجز الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية والمحدد في 40.6 مليار درهم، لا يتضمن كل الديون المستحقة على الدولة خلال سنة 2016 برسم الضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على الشركات، حيث يتم اعتبار المداخيل الإجمالية للضريبة على القيمة المضافة كما لو تم استيفائها بصفة نهائية في حين أن الخزينة مطالبة بإرجاع جزء منها للفاعلين الاقتصاديين العاملين في بعض القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى وجود ديون مستحقة على الدولة لفائدة بعض المؤسسات و المقاولات العمومية غير تلك المتعلقة بدين الضريبة على القيمة المضافة بلغت ما مجموعه 5.5 مليار درهم. علاوة على ذلك، تم احتساب المبلغ الصافي للمداخيل الجبائية بعد خصم الحصة المحولة إلى الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. غير أن هذه المقاربة لا تسمح بالإلمام بالمستوى الحقيقي للضغط الضريبي.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم عن:
-الاجراءات التي ستتخذها المصالح التابعة لكم من أجل أخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات في طريقة احتساب عجز الميزانية .

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
الناصري نوفل